

المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ ، إلى أن تكفل بوجه خاص الاحترام والصون الكاملين للسيادة الدائمة للأقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية ؛

١٨ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة إلغاء جميع نظم الأجور وشروط العمل التمييزية والمجحفة المعمول بها في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ، وأن تطبق في كل إقليم نظاماً موحداً للأجور على جميع السكان دون أي تمييز ؛

١٩ - ترحو من الأمين العام أن يواصل القيام ، عن طريق إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة ، بحملة مستمرة وواسعة بغية اطلاع الرأي العام العالمي على الحقائق المتصلة بنهب الاحتكارات الأجنبية للموارد الطبيعية في الأقاليم المستعمرة واستغلالها للسكان الأصليين وبما تقدمه هذه الاحتكارات ، فيما يتعلق بناميبيا ، من دعم لنظام الأقلية العنصري في جنوب افريقيا ؛

٢٠ - تناشد جميع المنظمات غير الحكومية أن تواصل حملتها لتعبئة الرأي العام الدولي من أجل تنفيذ الجزاءات الاقتصادية وغيرها على نظام بريتوريا ؛

٢١ - ترحو من مركز الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية أن يكمل السجل الذي يبين الأرباح التي تجنيها الشركات عبر الوطنية من أنشطتها في الأقاليم المستعمرة ، وهو السجل الذي طوّل به في قرار الجمعية العامة ٥١/٣٦ ، وأن يقدم تقريراً عنها إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في دورتها في عام ١٩٨٣ وإلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

٢٢ - ترحو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن ذلك .

الجلسة العامة ٧٧

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢

٣٢/٣٧ - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ،

وإذ تشير إلى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر في قرارها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/

اتفاقات أو تدابير لتشجيع التجارة أو العلاقات الاقتصادية مع ذلك النظام ؛

١٢ - ترحو من جميع الدول التي لم تتخذ بعد تدابير فعالة لإنهاء تقديم الأموال وغيرها من أشكال المساعدة ، بما فيها اللوازم والمعدات العسكرية ، إلى نظام حكم الأقلية العنصري في جنوب افريقيا الذي يستخدم تلك المساعدة في قمع شعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، أن تفعل ذلك ؛

١٣ - تدين بشدة جنوب افريقيا لاستمرارها في استغلال ونهب الموارد الطبيعية لناميبيا متجاهلة المصالح المشروعة للشعب الناميبسي ، ولإنشائها في الإقليم هيكل اقتصادي يعتمد اعتماداً جوهرياً على الموارد المعدنية للإقليم ، ولقيامها بمد نطاق البحر الإقليمي لناميبيا بصورة غير مشروعة وإعلانها لمنطقة اقتصادية مقابل سواحل ناميبيا ؛

١٤ - تطلب إلى البلدان المنتجة للنفط والمصدرة له ، التي لم تتخذ بعد تدابير فعالة ضد شركات النفط المعنية بغية إيقاف تزويد النظام العنصري في جنوب افريقيا بالنفط الخام والمنتجات النفطية ، أن تفعل ذلك ؛

١٥ - تؤكد مرة أخرى أن استغلال ونهب الموارد الطبيعية لناميبيا على يد مصالح جنوب افريقيا وغيرها من المصالح الاقتصادية الأجنبية ، بما فيها أنشطة الشركات عبر الوطنية التي تقوم باستغلال وتصدير ركاز اليورانيوم وغيره من موارد الإقليم ، انتهاكاً لما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا والصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤^(١٣) ، أمر غير مشروع و يسهم في إدامة نظام الاحتلال غير الشرعي ؛

١٦ - تطلب مرة أخرى إلى جميع الدول وقف كل العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية مع نظام حكم الأقلية العنصري في جنوب افريقيا فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في أي علاقات مع جنوب افريقيا حين تزعم أنها تصرف نيابة عن ناميبيا أو فيما يخصها ، مما قد يدعم استمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الإقليم ؛

١٧ - تدعو جميع الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، مع مراعاة الأحكام المتصلة بالموضوع من الإعلان المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد والوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩)

(١٣) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٤ (A/35/24) ، المجلد الأول ، المرق الثاني .

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، كل في مجال اختصاصها ، لتأمين التنفيذ التام والسريع لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، ولا سيما القرارات المتعلقة بتقديم المساعدة المعنوية والمادية ، على سبيل الأولوية ، لشعوب الأقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني ،

وإذ تشعر بالقلق لأنه ، على الرغم مما أحرز من تقدم في تقديم المساعدة إلى اللاجئين من ناميبيا ، فإن التدابير التي اتخذتها المنظمات المعنية حتى الآن في سبيل توفير المساعدة لشعب الإقليم عن طريق حركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لا تزال غير كافية لسد الحاجات العاجلة للشعب الناميبيني ،

وإذ تعرب عن وطميد أملها في أن يساعد إجراء اتصالات ومشاورات أوثق بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، من جهة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة التحرير الوطني المعنية ، من جهة أخرى ، في التغلب على الصعوبات الإجرائية وغيرها من الصعوبات التي عرقلت أو أخرت تنفيذ بعض برامج المساعدة ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٢١/٣٦ دال المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، الذي رجحت فيه من جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات ومؤتمرات منظومة الأمم المتحدة منح العضوية الكاملة فيها لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا ،

وإذ تعرب عن تقديرها للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية لاستمرارها في مزيد التعاون والمساعدة إلى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وإذ تعرب عن تقديرها أيضاً لحكومات دول خط المواجهة للدعم الثابت الذي تقدمه لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، في كفاحهما العادل والشرعي من أجل نيل الحرية والاستقلال على الرغم من زيادة الهجمات المسلحة التي تشتها قوات نظام جنوب افريقيا العنصري ، وإذ تدرك ما لتلك الحكومات من احتياجات خاصة إلى المساعدة في هذا الصدد ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ما يبذله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهود مكثفة في تقديم المساعدة إلى حركات التحرير الوطني ،

ديسمبر ١٩٦٠ ، وإلى خطة العمل من أجل التنفيذ التام للإعلان الواردة في مرفق قرارها ١١٨/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وكذلك إلى سائر القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، وبصفة خاصة القرار ٥٢/٣٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها دإط - ٢/٨ المؤرخ في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ المتعلق بمسألة ناميبيا ،

وقد درست التقارير التي قدمها بشأن هذا البند الأمين العام^(١٤) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١٥) ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٦) ،

وإذ تضع في الاعتبار ما يتصل بالموضوع من أحكام إعلان أروشا وبرنامج العمل المتعلق بناميبيا^(١٧) اللذين اعتمدهما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٢ في جلسته العامة غير العادية المعقودة في أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،

وإذ تضع في اعتبارها الأحكام ذات الصلة من البلاغ الختامي وغيره من الوثائق الصادرة عن الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هافانا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢^(١٨) ،

وإذ تدرك أن كفاح شعب ناميبيا يمر بأكثر مراحل حسماً ، وأنه قد ازداد بشدة نتيجة تصعيد نظام بريوريا الاستعماري غير الشرعي عدوانه ضد شعب الإقليم وزيادة الدعم العام الذي تقدمه إلى ذلك النظام الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى مضافاً إليهما الجهود المهادفة إلى حرمان الشعب الناميبيني من انتصاراته التي أحرزها بشق الأنفس في كفاحه التحرري ، وأن من واجب المجتمع الدولي بأسره ، لهذا السبب ، أن يكشف بشكل حاسم العمل المتضامر لنصرة شعب ناميبيا وبمثله الوحيد والحقيقي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من أجل بلوغ هدفه ،

وإذ تدرك إدراكاً عميقاً ما لشعب ناميبيا وحركة تحريره الوطني ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وشعوب الأقاليم المستعمرة الأخرى من حاجة ماسة إلى أن تقدم لها الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مساعدة ملموسة في كفاحها في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري وفي جهودها لتحقيق ودعم استقلالها الوطني ،

(١٤) Add.1-3 و A/37/177 .

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/37/3) ، الفرع دال .

(١٦) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/37/23/Rev.1) ، الفصل السادس .

٤ - تعرب عن تقديرها للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المستمرة في التعاون بدرجات متفاوتة مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في تنفيذ الإعلان وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، وتحث جميع الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التجيل بالتنفيذ التام والسريع لما يتصل بالموضوع من أحكام تلك القرارات ؛

٥ - تعرب عن قلقها لأن المساعدة التي قدمتها حتى الآن بعض الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الشعوب المستعمرة ، ولا سيما شعب ناميبيا وحركة تحرير الوطنيين ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أقل كثيراً مما يكفي لسد الحاجات الفعلية للشعوب المعنية ؛

٦ - تأسف لأنه على الرغم من البيان الذي أدلى به ممثل البنك الدولي في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٢ بأن البنك قد أنهى علاقات تعامله مع نظام حكم جنوب افريقيا (٤٨) ، لا يزال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يحتفظان بصلات مع نظام بريتوريا العنصري كما يتمثل ذلك في استمرار عضوية جنوب افريقيا في كلتا الوكالتين ؛

٧ - تعرب عن بالغ استيائها من التعاون الدائب بين صندوق النقد الدولي وجنوب افريقيا ، تجاهلاً لقرارات الجمعية العامة المتكررة التي تقضي بخلاف ذلك ، وتطلب إلى صندوق النقد الدولي أن يضع حداً لهذا التعاون ؛

٨ - تحث الرئيسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على توجيه الانتباه الخاص لهيئتي إدارتهما إلى هذا القرار بغرض وضع برامج محددة تعود بالنفع على شعوب الأقاليم المستعمرة ، ولا سيما ناميبيا ؛

٩ - ترحب من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم على سبيل الاستعجال بتقديم أو مواصلة تقديم كل المساعدة المعنوية والمادية الممكنة إلى الشعوب المستعمرة التي تكافح في سبيل التحرر من الحكم الاستعماري ؛

١٠ - ترحب مرة أخرى من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم كل المساعدات المعنوية والمادية إلى الدول المستقلة حديثاً والدول الناشئة ؛

١١ - تكرر توحيها بأن تبادر الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى إقامة أو توسيع الاتصالات والتعاون مع الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني سواء مباشرة أو عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية عند الاقتضاء ، وبأن تعيد النظر في إجراءاتها المتعلقة بوضع وإعداد برامج ومشاريع

وإذ تشني على المبادرة التي اتخذها لإقامة قنوات لإجراء اتصالات ومشاورات دورية أوثق فيما بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، من جهة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركات التحرير الوطني ، من جهة أخرى ، في مجال وضع برامج للمساعدة ،

وإذ تلاحظ أيضاً الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج بناء الدولة الناميبية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٩/٣٢ ألف المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ،

وإذ يساورها شديد القلق لاستمرار التعاون بين صندوق النقد الدولي وحكومة جنوب افريقيا ، تجاهلاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الاجتماعات المعقودة في جنيف في الفترة من ٦ إلى ٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٢ بين ممثل الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية وأمانات الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (٤٧) وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٠/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ ،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى أن تبقيد الاستعراض المستمر الأنشطة التي تبذلها الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذاً لمختلف قرارات الأمم المتحدة المتصلة بإنهاء الاستعمار ،

١ - تقرّ الفصل المتعلق بهذه المسألة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٤٦) ؛

٢ - تؤكد من جديد أنه ينبغي للوكالات المتخصصة وسائر منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة الاسترشاد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما تبذله من جهود للمساهمة ، كل في مجال اختصاصها ، في التنفيذ التام والسريع لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

٣ - تؤكد من جديد أيضاً أن اعتراف الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة بشرعية كفاح الشعوب المستعمرة في سبيل ممارستها حقها في تقرير المصير والاستقلال يستتبع ، كنتيجة لازمة ، أن تقدم الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كل ما يلزم من مساعدة معنوية ومادية إلى تلك الشعوب وحركات تحريرها الوطني ؛

مساعدة مادية ملموسة إلى حكومات دول خط المواجهة لتمكينها ، بصورة أكثر فعالية ، من دعم كفاح شعب ناميبيا في سبيل الحرية والاستقلال ، والتصدي لانتهاك القوات المسلحة التابعة للنظام العنصري في جنوب افريقيا لسلامتها الإقليمية ، سواء مباشرة أو ، كما يحدث في أنغولا ، عن طريق جماعات خائنة عميلة تعمل في خدمة بريتوريا ؛

١٨ - تحث الوكالات المتخصصة وسائر منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على المساعدة في التعجيل بإحراز تقدم في جميع قطاعات الحياة الوطنية للأقاليم الصغيرة ، لا سيما في مجال تنمية اقتصاداتها ؛

١٩ - توصي بأن تضاعف جميع الحكومات جهودها في الوكالات المتخصصة وفي سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تكون أعضاء فيها لتأمين التنفيذ التام والفعال للإعلان وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ، وأن تقوم في هذا الصدد ، بإعطاء الأولوية لمسألة تقديم المساعدة على أساس طارئ إلى شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني ؛

٢٠ - تكرر اقتراحها ، بموجب المادة الثالثة من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي^(١٩) ، أن يدرج في جدول أعمال مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ، على سبيل الاستعجال ، بند يتناول العلاقة بين الصندوق وجنوب افريقيا وتكرر كذلك اقتراحها أن تقوم أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ، عملاً بالمادة الثانية من الاتفاق ، بالاشتراك في أي اجتماع لمجلس المحافظين يدعو إلى عقده الصندوق لغرض مناقشة ذلك البند ؛

٢١ - توصي بإرسال بعثة عالية المستوى في عام ١٩٨٣ إلى صندوق النقد الدولي تتكون ، رهناً بموافقة هيئات الأمم المتحدة المعنية ، من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ورئيس اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصري ؛

٢٢ - توجه أنظار الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى خطة العمل من أجل التنفيذ التام لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١١٨/٣٥ ، وبخاصة إلى أحكام الفقرة ١٩ التي تطلب إلى الوكالات والمؤسسات تقديم كل مساعدة معنوية ومادية ممكنة لشعوب الأقاليم المستعمرة ولحركات تحريرها الوطني ؛

٢٣ - تحث الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن يقوموا ، مع مراعاة أحكام

(١٩) انظر : الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E/F.61.X.1) ، ص ٦١ (من النص الانكليزي) .

المساعدة ، وتدخل مزيداً من المرونة عليها ، لكي تتمكن من تقديم المعونة اللازمة دون إبطاء ، لمساعدة الشعوب المستعمرة وحركات تحريرها الوطني في كفاحها في سبيل ممارستها حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ؛

١٢ - تلاحظ مع الارتياح أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لا تزال هي المستفيدة من عدد من البرامج التي أنشئت في إطار معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا وأن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بالتعاون مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، لا يزال يمثل شعب ناميبيا في اجتماعات الوكالات المتخصصة وسائر منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتحث تلك الوكالات والمنظمات على زيادة مساعدتها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا ، وبرنامج بناء الدولة الناميبية ؛

١٣ - تحث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تدرج بعد في جداول أعمال الاجتماعات العادية لهيئات إدارتها بنداً مستقلاً عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الإعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على أن تفعل ذلك ؛

١٤ - ترحب من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، لحجب أية مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية أو غيرها عن حكومة جنوب افريقيا ، وأن توقف كل دعم لتلك الحكومة إلى أن ترد إلى شعب ناميبيا حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير قد تنطوي على الاعتراف بشرعية سيطرة ذلك النظام على الإقليم المذكور أو دعم تلك الشرعية ؛

١٥ - تلاحظ مع الارتياح الترتيبات التي اتخذها عدد من الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتي تمكن ممثلي حركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية من الاشتراك التام ، بصفة مراقبين ، في مداولاتها بشأن أمور تتعلق ببلدان كل منها ، وتطلب إلى الوكالات والمؤسسات التي لم تفعل ذلك بعد أن تحذو هذا الحذو وأن تتخذ الترتيبات اللازمة دون إبطاء ؛

١٦ - تحث الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تقم بعد بمنح العضوية الكاملة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا على أن تفعل ذلك دون إبطاء ؛

١٧ - تحث الوكالات المتخصصة وسائر منظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم ، على سبيل الأولوية ، بتقديم

ونظراً إلى اقتناعها القوي بأن استمرار وتوسيع البرنامج أمر أساسي لتلبية الحاجة المتزايدة لشعبي جنوب أفريقيا وناميبيا إلى فرص التعليم والتدريب ،

وإذ تسلم تماماً بالحاجة إلى إتاحة الفرص التعليمية والمشورة للطلاب اللاجئين في مجموعة واسعة التنوع من التخصصات المهنية والثقافية والتقنية واللغوية ، ولا سيما في ميادين التنمية والتعاون الدولي ،

١ - تعتمد تقرير الأمين العام عن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الأفريقي ؛

٢ - تشني على الأمين العام واللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الأفريقي لما يبذلانه من جهود متواصلة لتشجيع تقديم مساهمات سخية إلى البرنامج ؛

٣ - تعرب عن تقديرها لكل من قدم دعماً إلى البرنامج سواء عن طريق تقديم مساهمات أو منح دراسية أو تخصيص أماكن في مؤسساته التعليمية ؛

٤ - تلاحظ مع القلق أنه بسبب التضخم وتزايد تكاليف المنح الدراسية ، فقد انخفضت المساهمات والتعهدات ، من حيث القيمة الحقيقية ، في عام ١٩٨٢ ، عن الرقم المناظر لها في عام ١٩٨١ ؛

٥ - تناشد جميع الدول والمؤسسات والمنظمات والأفراد تقديم مزيد من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم إلى البرنامج لكفالة استمراره وتوسعه .

الجلسة العامة ٧٧

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢

٣٤/٣٧ - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن برنامج الأمم المتحدة التعليمي ، ١٩٨١ ،

وقد درست تقرير الأمين العام عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (٥١) ، المعد بموجب قرار الجمعية العامة ٨٤٥ (د - ٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ ،

الفقرتين ١١ و ٢٢ أعلاه وبالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الأفريقية عند الاقتضاء ، بوضع اقتراحات محددة بشأن التنفيذ التام لمقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص برامج مساعدة محددة لشعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني ، وأن يقدموا تلك الاقتراحات ، على سبيل الأولوية ، إلى أجهزتهم الإدارية والتشريعية ؛

٢٤ - ترحب من الأمين العام أن يواصل مساعدة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في وضع تدابير مناسبة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأن يعد ، بمساعدة تلك الوكالات والمؤسسات ، تقريراً عن التدابير المتخذة منذ تعميم تقريره السابق تنفيذاً للقرارات ذات الصلة ، بما في ذلك هذا القرار ، وذلك لتقديمه إلى الهيئات المتصلة بالموضوع ؛

٢٥ - ترحب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل النظر ، بالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في اتخاذ تدابير مناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٢٦ - ترحب من اللجنة الخاصة أن تواصل النظر في هذه المسألة وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

الجلسة العامة ٧٧

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢

٣٣/٣٧ - برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الأفريقي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها بشأن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الأفريقي ولا سيما القرار ٥٣/٣٦ المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام (٥٠) ، الذي يتضمن وصفاً لأعمال اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريب للجنوب الأفريقي ، ووصفاً لسير البرنامج في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ،

وإذ تدرك المساعدة القيمة التي يقدمها البرنامج لشعبي جنوب أفريقيا وناميبيا ،